

أن نفكر مع سمير أمين: الامبريالية والفوضى

عامر محسن

توزّع المخاطر والفوائد على أفرادها حتى لا تدفع فئات بعينها كامل كلفة التقلبات والأزمات وطبيعة السوق المتغيرة. هذه السمة «التشاركية» في الرأسمالية الإحتكارية الكلاسيكية، يقول كثيرون، هي التي أغلقت الباب، منذ العشرينيات، على إمكانية الفعل الجذري في دول الغرب وبين طبقاته العاملة.

الرأسمالية المعولة، من جهة أخرى، لا تكثر للمجتمع الوطني، ولا تقدر الدولة فيها على التحكم بسوقها ولو شاءت ذلك. لن يكون هناك تناقض وتوتر واستقطاب بين دول المركز فحسب (بين أميركا وأتباعها، وبين ألمانيا وباقي دول أوروبا)، واستقطاب بين الشمال والجنوب، بل أيضاً بين النخب في دول المركز وبين طبقاتها الشعبية. «النمو الكاذب»، حيث يسجل بلد كأميركا أرقام نمو مرتفعة، ولكن المجتمع ككل يزداد فقراً، وتندحر طبقات وسطى إلى حياة من المجاعة في ظل الإزدهار الإسمي، هو من علائم التراكم الرأسمالي في مرحلة «الإحتكارات المعومة». والعديد من المحللين يعزون جزءاً من «الردة اليمينية» في أوروبا والولايات المتحدة، وانتخاب دونالد ترامب، إلى هذا التناقض بالذات. العامل الأميركي والأوروبي الذي يجد حياته تزداد صعوبة ومخاطر كلما تقدمت العولة، فيما تنتعش الطبقة المالية في بلاده، يريد عكس عقارب الساعة والعودة إلى «أتمته» وماضيه (هذا، من نافل القول، هدف مستحيل).

الامبريالية والمقاومة

إن كانت الفوضى هي من سمات الامبريالية المعاصرة في مجتمعات الغرب، وهي تنتج ردات فعل عنيفة على المستوى السياسي، فإن أثرها في بلادنا كان أعنف بما لا يُقاس. في نقاشه للكتاب الجديد لعلي قذافي عن الاقتصاد السياسي العربي (سنأتي على ذكره في مقال قادم)، يستغرب الباحث الأميركي ماكس أيل أن يكون هناك من بين النخب العربية من لا زال يستهين بمفهوم «الامبريالية» ويتجنبه، أو يستخدمه للسخرية كأنه نظرية مؤامرة، فيما العالم العربي - من ليبيا إلى سوريا إلى اليمن والعراق - يصار حطام حروب وغزوات، يقبع في قلبها كلها التدخل الامبريالي.

الموقف من «الامبريالية» ليس تفصيلاً، بل هو أساس كل شيء في السياسة في بلادنا، في المجتمع وفي العلاقات الخارجية، وصولاً إلى النخب وحركات السياسة والهوية والدين. هناك دوماً، في عصرنا الحالي، من يتماهى مع المركز الامبريالي أو يعتمد عليه ويتبع له، وهناك، بالمقابل، من يرتبط نهوضه بمعارضة القوى الامبريالية والإستقلال عنها. ستكون هناك دوماً نخبة تابعة وأخرى وطنية. وسيكون هناك من تطارده القوى الكبرى بالحروب والعقوبات والتخريب، وهناك من ينال منها المساعدات والمعونة والدعم. لا يوجد، في هذه المسألة، طريق ثالث، وأكثر المواقف في المجالات الأخرى (في السياسة والاقتصاد والمجتمع) تندرج تحت هذا الخيار، ومن هنا أهميته المركزية.

راقبوا سلوك النخب المرتبطة بالامبريالية في بلادنا، من الميليشيات التي تمولها أميركا وحلفائها إلى المثقفين الذين تقوم حياتهم على صلة بالمركز الامبريالي، بعد انتخابات أميركا. شعور بالصدمة واليأس و«الفرغ» (هذه تعابيرهم). هم لا يتفجعون على أميركا والعالم، بل على أنفسهم؛ فكّل حياتهم وآمالهم تقوم على صلة ما بالنخبة الغربية الحاكمة أو وكلائها، وهذه الفئة الراعية لهم، تحديداً، قد هُزمت في الإنتخابات. غير أن هؤلاء، حين يركزون إحباطهم على شخص الرئيس، يتناسون أثر العنصر المقابل للإمبريالية: المقاومة والشعوب. لقد طوّروا هؤلاء المتفجعون، على مرّ السنين، فنّ ترجي الخلاص من الرئيس الأميركي وذمّه في أن: يشككون باستمرار من أن بوش، في آخر أيامه، قد جبن وتراجع، وأن أوباما عاجز ومتردد وخائن» (ويقرّعون ويطالبونه، كأنهم زوجته، «ابن الصواريخ يا حقيّر؟«)، وما اليوم قد جاءهم ترامب. ما يغيب عنهم هو أن هذه «الخطايا» التي يعدّونها كانت، بكل فخر، من نتاج شعبنا ومقاومته، وليس بسبب شخصية الرئيس وضعفه. لو كانت خطط أميركا ناجحة في الشرق الأوسط، وسوريا سقطت بسهولة، ورجال أميركا حكموا العراق، وإيران انهارت، لما كان ترامب يقول الكلام الذي يقوله اليوم، ويهاجم أوباما وينقلب على سياساته. السياق هو الذي يحدّد خيارات الرئيس، وليس نزعاته الفردية، ولو جاءت كليتوتون أصلاً لما كان في وسعها، مهما انتوت، أن تخرج عن موازين القوى أو أن تخوض، على أرض بلادنا، في ما يلحون به.

الموقف «الشعبي» العربي الشائع الذي لا يهتم لمن يأتي رئيساً ويقول أنّه «لا فرق» بين الإثنين، وهو الموقف الذي يسخر منه النخبوي العربي، يمثل حقيقة الوعي الطبيعي والبدهي للشعوب الشريفة والتي تمتلك كرامة. فلا تنتظر من سيأتي ولا تتفاءل وتتشاءم، ولو جاءها رئيس أميركي سيئ يهدّد ويرعد، فهي تعتبر الأمر تحدياً لا فرار منه، وتستجمع نفسها وتقومه (وهذا قد حصل في الماضي والحاضر). أمّا العميل، حين يتخلى عنه سيّده الامبريالي أو يسحب البساط من تحته بقرار بيروقراطي صغير، فإنّ عالمه ينتهي بالكامل. ولكن، من جديد، كما علق الكاتب العراقي حسن الخلف: ماذا كان هؤلاء يتوقعون من كليتوتون أن تفعل؟ هل من الممكن لهم أن يتخيّلوا، ولو في أحلامهم، رئيساً أكثر شراسة وعدوانية واقتحاماً من جورج بوش؟ جورج بوش نفسه قد أتى وقد هزمناه، ولم يحقّق أيّاً من مشاريعه، وخرج جيشه من بلادنا لا يلوي على شيء - وهنا، أصلاً، كانت نقطة البداية في هزيمة عصر الفوضى.

بالنسبة إلى سمير أمين، فإنّ نشوء الرأسمالية الإحتكارية يبدأ مع الأسعار. الرأسمالية الصناعية في «حالتها الأصلية» (أي قبل صعود الإحتكارات في القرن التاسع عشر) يتكوّن السوق فيها من مئات وحدات الانتاج المستقلة، التي لا تتكلم وتتواصل وتنسّق بين بعضها، وهي تتنافس بشدّة. في هذا السياق، يقول أمين، يكون الشعور الذي يتحدّد على نحو «عشوائي» معطى (داتا) خارجياً، لا يمكن لأحد أن يتحكم به، وهو العنصر الذي ترقبه هذه المؤسسات وتتأقلم معه وتبني على أساسه. أمّا مع صعود «الرأسمالية الإحتكارية»، فقد أصبح في وسع الشركات الكبرى، والتجمّعات الصناعية، والمصالح التي ترعاها الدولة، أن تؤثر على الأسعار وتشكلها بنفسها عبر تقرير كمية الانتاج، أو كلفة المواد الأولية، أو حتى الدعم وسياسات الدولة. هذه الحالة تنتج مفاعيل كثيرة ولكن أولها، يقول أمين، هو أنّها تلغي فكرة المنافسة الحرّة والمفتوحة في الرأسمالية وتجعلها وهماً (لا أحد يقدر على المنافسة مع من يتحكم بالأسعار أو ينسّق عمل السوق، ولن تتمكّن وحدات انتاج صغيرة، وإن كانت فعّالة وماهرة، من دخول السوق على قدم المساواة مع شركات كبرى عالية).

من الظواهر الأخرى لـ «الرأسمالية الإحتكارية» تغيير مفهوم العمل والقيمة. في حالة رأسمالية تنافسية مجرّاة، تكون القيمة الاستعمالية هي أساس سعر السلع، والمصالح الصغيرة تنتج سلعاً قابلة للمقارنة ولها قيمة متشابهة. ولكن مع نشوء الإحتكارات، تصبح عوامل كالتسويق والماركات حاسمة في «تصنيع» القيمة الاستعمالية للسلع (أو «فبركتها»، كما يقول أمين). منذ سنوات، مثلاً، نُشر بحث يدل على أنّ أقل من ثلث قيمة هاتف «آي فون» هو كلفة المواد واليد العاملة التي دخلت في صناعته، وأكثر من ثلثي السعر هو فعلياً بدل «تسويق وتصميم»، أي فأنص يعود إلى الشركة الكبرى في كاليفورنيا (نموذج كهذا من المستحيل أن يتحقق في ظل رأسمالية تنافسية).

«العولة»، أو الإحتكار المعوم

الرأسمالية الإحتكارية هي «الرأسمالية كما نعرفها» حتى سبعينيات القرن العشرين. تمثّلها نماذج مختلفة، من الشركات الكبرى التي سعدت خلال العشرينيات في أميركا إلى «فرانس تيليكوم» أو شركات الطاقة الوطنية الضخمة في مختلف دول أوروبا. ولكنّ السبعينيات، يحاجج سمير أمين، قد أطلقت نمطاً جديد يسمّيه «رأسمالية الإحتكار المعوم»: بعد أن كانت الإحتكارات تجري على المستوى الوطني، أصبحت تُنسّق على مستوى الكوكب؛ سيتصاعد تركيز الإحتكارات وتحتفي المزيد من الصناعات الصغيرة (كأن يحتل «وولمارت» سوق البيع بالتجزئة ويقفل المنافسون الصغار، ويصبح الجميع، حتى المزارعون في أميركا، موظفين بالأجر)؛ وستزداد أهمية القطاع المالي الذي له دور مركزي في تسيير هذا النظام. كمثل على النموذج الجديد، يمكن مقارنة الشركات الإحتكارية «القديمة»، التي كانت تعتمد على أسواق وطنية تعدّ بعشرات الملايين في أحسن الأحوال، مع شركات مثل «فايسبوك» و«آبل» تفتخر اليوم بأن لها قاعدة من أكثر من مليار مستخدم، وتبني سياساتها التسويقية للإستفادة منهم (تخيّلوا، مليار إنسان! سدس البشرية، زبائن لدى شركة واحدة).

في ظل هذا النظام، الذي اكتمل بحلول الألفية الثالثة، ستزدهر قطاعات كثيرة، وتراكم نخب أرباحاً هائلة، وتصعد فئات جديدة تحوز السلطة والثروة (عن مثال صعود طبقة المدراء والمضاربين، والارتفاع الهائل في مداخيلهم، نال أحد قادة مصرف «دويتشه بنك» وهو، نظرياً، مجرد «موظف» أكثر من نصف مليار يورو رواتب ومكافآت خلال عقد من العمل. أي ما يفوق ثروة رأسمالي «كبير» في القرن التاسع عشر).

ولكن هناك مشكلة، يقول سمير أمين. هذه العولة الإقتصادية لا ترافقها عولة سياسية. لا توجد «حكومة عالمية»، بل إنّ الدول الوطنية ما زالت الأساس في النظام العالمي اليوم، وهي تلعب دورها ضمن تراتبية واضحة للقوة والنفوذ. أميركا تقود الحلف الغربي وألمانيا تقود أوروبا، يشرح أمين، والاستقطاب مع دول الجنوب يرتفع. بالمعنى نفسه، لم ينتج هذا العصر «نخبة عالمية» أو «نخبة معولة» كما يتصوّر البعض، فالتراتبية ذاتها تنطبق هنا. ونخب الجنوب التي ترتبط بالامبريالية لا يمكن لها أن تتوهّم أنّها جزءٌ من «طبقة واحدة كونية» مع هؤلاء الناس الموظف المحلي في منظمات التمويل الدولي، الأكاديمي في الجامعات الأميركية في بلادنا، التاجر العربي (حتى لا نذكر السياسي والرئيس الخاضع للإمبريالية): هؤلاء كلّهم هم في حالة تبعية ودونية تجاه «المركز»، وليسوا جزءاً من عملية صنع القرار في مجالاتهم.

لأنّه لا توجد «حكومة عالمية» في عصر الإمبريالية، تضبط العالم وتنظّمه من عل، ولأنّ الرأسمالية لا تملك عقلاً، فإنّ مرحلة الإحتكار المعوم (التي يسميها البعض «العولة»، وآخرون «النيوليبرالية») هي أيضاً مرحلة فوضى بحسب سمير أمين. الفوضى الامبريالية هنا لا تتجلى في العنف والحروب حول العالم فحسب، بل في دول المركز الغربي ذاتها. في عهد «الإحتكارات الوطنية»، كان هناك «نظامٌ عضوي» ما، يحكم توزيع المداخل والتنمية في المجتمع داخل كلّ بلد، ويسمح باستمرار المنظومة. حين كانت الدولة تدير الاقتصاد على المستوى الوطني، كان ذلك يدفع لتفاهاتٍ «منطقية» بين الحاكمين والملأك والعامل، وفكرة ما عن «المجتمع الوطني» تتماهى مع السوق (نحن ننتج من أجل بعضنا البعض، نصنع حتى لا نستورد، أو نصدر حتى نزدهر، مصيرنا مشترك، الخ). السوق الوطنية

ارتدادات سلبية ممن يعيبون عليه انخراطه يوماً في ميليشيا مسلحة كانت تقتل على الهوية وتخطف وتغتال، إضافة إلى معاداته المعلنة والمطلقة بحسبهم دوماً للمسلمين.

وما سبق أخرج ميت رومني، لكنه لم يمثل أية مشكلة لترامب الذي يسره دائماً الاستعانة بشخص إضافي متهم بنشر الحقد والعنصرية. واللافت أن الإعلام اللبناني يهمل لإثبات اللبنانيين «نبوغهم» مجدداً، فيما الأكيد أن ما من علاقة من قريب أو بعيد للبن الماعز اللبناني ولا لكرجة العرق البلدي بتعيين فارس مستشاراً لترامب؛ إنما الفضل يعود للوبي الصهيوني. ولا بدّ دائماً من التذكير أن الرجل أمضى فترة من عمره في فلسطين المحتلة، حيث عمل بوصفه باحثاً أيضاً والتعامل معه يفترض أن يكون دائماً بوصفه إسرائيلياً أو عميلاً للإسرائيليين في أقل تقدير، لا بطلاً قومياً كما يوحي البعض. وفارس ينافس الرئيس أمين الجميل في كتابة الكتب بحكم غزارة قريحته. لكن أبرز كتبه هو السياسة الإسرائيلية البديلة في لبنان الذي هو عبارة عن تطوير «لدراسة» قدّمها إلى الحكومة الإسرائيلية، خريف عام 1996 (بعد أقل من 6 أشهر على ارتكاب مجزرة قانا). وفيها تصوّر لإدارة العدو للجنوب اللبناني، لا يعلم أي صهيوني متطرف في تخيله. ولا شك في أن استعانتة بجواز سفره الدبلوماسي مستقبلاً لزيارة بلدته البترونية وزيارة الفعاليات الرسمية سيمثل مشكلة كبيرة وسابقة يمكن أن تدفع الإستخبارات الإسرائيلية إلى الاتصال بعدة سفارات لتوظيف كل عملاء لحد الفارين إلى إسرائيل ضمن طواقم البعثات الدبلوماسية في لبنان.

تعيين فارس مستشاراً رسمياً لترامب خبر عادي في ظل اكتظاظ الإدارات الأميركية بالإسرائيليين. عادة يكون المستشار إسرائيليّاً من أصل ألماني أو إيطالي أو أميركي أو إثيوبي؛ هذه المرة هو إسرائيلي من أصل لبناني. الأهم هنا هو إستفادة المستشار الحالي لرئيس حزب القوات العميد المتقاعد وهبي قاطيشا من تجربة سلفه، فيهاجر على عجل إلى الولايات المتحدة ويخبر شبكة فوكس بما يراه ويسمعه، علّمه يملأون به فراغ فارس لديهم ليسمعه ترامب لاحقاً فبرى فيه وزير خارجيته المنتظر. فالواضح أن فوز القوات بحقيبة سيادية في الحكومة الأميركية أسهل بكثير من حصولها على حقيبة سيادية في الحكومة اللبنانية.

ما أدى إلى خسارة مرشحة العزم أمام مرشحة المستقبل، بفارق لم يتجاوز 56 صوتاً. لكن أوساطا في تيار المردة رفضت هذه الاتهامات، وأكدت أن «محامي المردة التزموا بتحالفاتهم» لافتة إلى أن درباس «نالت 35 صوتاً أكثر من ساسين، ما يدل على أن الخرق حصل من غيرنا وليس من قبلنا».

«اطباء الأسنان» للمستقبل

في موازاة ذلك، حقق تيار المستقبل والمستقلون فوزاً كاملاً في الانتخابات الفرعية لنقابة اطباء الأسنان في طرابلس، والتي جرت أمس لاختيار ثلاثة أعضاء جدد بدلاً من الأعضاء الذين انتهت مدة ولايتهم، إذ فاز بول نحاس (106 أصوات) وماجد ناجي (102) وجوزف حايك (97 صوتاً)، على منافسيهم عمر الأيوبي (68 صوتاً) وجوزف حنا (60 صوتاً) وإيلي داود (41 صوتاً)، في انتخابات اقتصر فيها 173 طبيباً من أصل 390 مسجلين على جدول النقابة.